الرقم : /2022

التاريخ: 03 مارس/ آذار 2021

اللغة الأصلية: اللغة العربية

**الأستاذة: كريم خان المحترم**

**المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة – لاهاي**

**عبر البريد الالكتروني**: PublicAffairs.Unit@icc-cpi.int

otp.informationdesk@icc-cpi.int

**الموضوع: العدالة غير قابلة للتجزئة**

تهديكم الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني (حشد) عاطر التحيات، وتقدر عالياً حرصكم وحرص المحكمة الجنائية الدولية الدائمة على تضيق مساحة الافلات من العقاب، ومحاربة ومناهضة كل السياسات التي تساهم في توسيع رقعه الافلات من العقاب، والسعي لضمان وصول ضحايا انتهاكات الخطيرة والجسمية للعدالة الدولية.

وبالإشارة للموضوع أعلاه، تابعت الهيئة الدولية(حشد) تحركات الأسرة الدولية؛ بما يشمل تقديم بلاغات لمكتب الموقر؛ وتصريحاتكم الأخيرة بشأن الاحداث الجارية في أوكرانيا.

ولكن؛ للأسف الشديد؛ في المقابل يشعر الضحايا الفلسطينيين بخيبة أمل جراء التباطء غير المبرر للمضي قدمًا في إجراء التحقيقات الابتدائية فيما يتعلق بالوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ فاليوم تقريبًا نطوى أكثر من 05 سنوات؛ ومازالت العدالة الدولية قاصرة على التحرك كما ينبغي؛ لمساءلة عن الجرائم الإسرائيلية المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ ما يضعف سبل الردع الدولي لوقف الانتهاكات والانتهاكات الجسيمة الموجة لحقوق البشر.

نخاطبكم اليوم؛ باسم الإنسانية والعدالة؛ كقيم أخلاقية وقانونية غير قابلة للتجزئة؛ أو التعامل بازدواجية المعايير؛ أو أي صورة من صورة التسييس؛ لنحثكم للانتقال خطوة إلى الأمام في المسار الفلسطيني؛ بما يضمن تحقيق العدالة الدولية للضحايا الفلسطينيين؛ الذين مازالوا حتى اللحظة تحت سلطة احتلال حربي لا تقيم أي وزن للمبادئ المستقرة في القانون والقضاء والعمل الدولي؛ فحتى اللحظة ترتكب قوات الاحتلال الإسرائيلي؛ جرائم خطيرة بحق المدنيين الفلسطينيين؛ من بينها:

1. منذ مطلع العام 2022 أعدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي بدم بارد 16 فلسطيني في محافظات الضفة الغربية؛ وذلك في إطار مضي السلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي؛ بتطبيق واسع النطاق لسياسة القتل الميداني والإعدام خارج نطاق القانون والقضاء؛ التي باتت تستهدف يوميًا المدنيين الفلسطينيين في القدس ومدن الضفة الغربية؛ الأمر الذي يؤدي إلى وجود ضحايا من المدنيين والأطفال والنساء على حد السواء؛ حيث يجرى حتى اللحظة قتل المدنيين الفلسطينيين بالقرب من الحواجز الإسرائيلية المحصنة؛ وفي ظروف تخلوا تمامًا من أي مبررات موضوعية ومنطقية؛ فغالبية من يقتلون من بين المدنيين الفلسطينيون لا يشتركون بصورة مباشرة بأي عمل عدائي أو حربي.
2. تصاعد حملات الانتقام والعقاب الجماعي التي يقودها ضباط مصلحة السجون من خلال جملة من القرارات العقابية بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال، والتي من بينها الاقتحامات المتكررة لغرف الأسرى والتفيش العقابي؛ و الاعتداء الجسدي على الأسيرات، والمساس بوقت الخروج لساحة السجن، وعمليات النقل الدوري للأسرى المحكومين بالمؤبدات؛ واستمرار اتباع سياسة العزل الانفرادي؛ واستمرار تطبيق سياسة الإهمال الطبي المتعمد بحق الأسرى في السجون الإسرائيلية؛ ووضع عراقيل أمام الزيارات العائلية للأسرى؛ وتعمدت ادارة السجون تقيد مجمل نشاطات الأسرى الحياتية من ممارسة رياضة وحتى الدراسة الجامعية.
3. استمرار الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة؛ لسنة 16 على التوالي؛ وما تتبع ذلك من إجراءات جعلت حياة قرابة 02 مليون فلسطيني؛ حياة معقدة؛ وصولًا لمنع تزويد القطاع الصحي بغزة بما يلزم من أدوات وأجهزة صحية لمواجهة جائحة فيروس كورونا؛ فضلًا عن عرقل عملية اعمار ما دمر خلال العملية الحربية الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة؛ والتي راح ضحيتها أكثر 250 ضحية؛ وصحابها تدمير واسع النطاق للنبي التحتية وممتلكات المدنيين في قطاع غزة. ولم يكتفي الاحتلال الإسرائيلي بهذا الحد فقد عمل على تشيد جدار اسمنتي يمتد على طول (60) كيلو متراً على امتداد السياج حول قطاع غزة لضمان خنق الفلسطينيين ومحاصرتهم.
4. استمرار تطبيق التهجير وهدم المنازل في القدس؛ في إطار السعي الإسرائيلي لتطبيق نظام فصل عنصري؛ مع استمرار البناء والتوسع الاستيطاني، أو ممارسة سياسية التهجير القسري وتهويد مدينة القدس، والسيطرة على الموارد الطبيعية الفلسطينية؛ وذلك في ظل استمرار الاحتلال الاسرائيلي الممنهج والمنظم لأرض دولة فلسطين، والامعان في انتهاك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني على مدار الساعة.
5. الرفض الإسرائيلي لتعامل مع لجنة تقصي الحقائق الدولية الدائمة؛ المشكلة بقرار من مجلس حقوق الإنسان؛ واقتصار تحقيقاتها – في حالات ضيقة جدًا - على الجانب العملياتي؛ سلوك يبرهن من جديد على التعامل الإسرائيلي باستخفاف واضح بقيم حقوق الإنسان والقانون الدولي.
6. التنكر الإسرائيلي المستمر لحقوق اللاجئين الفلسطينيين المعترف بها بموجب الشرعية الدولية؛ ومن بينها القرار رقم 194 الذي دعا بوضوح إلى “وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، اللاجئين الراغبين في العودة إلى بيوتهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى بيوتهم، وعن كل مفقود أو مصاب بضرر….” .

يُواجه الفلسطينيون شتى أشكال الانتهاكات التي تتعارض وتنتهك مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فينتهك الاحتلال الإسرائيلي؛ حق الإنسان الفلسطيني في تقرير المصير السياسي والاقتصادي، وحقه في الحياة والحرية والسلامة الشخصية، ويحرمه من الحق في حرية التنقل والحركة، ويُنفذ بحقه حملات اعتقال عشوائي ويومية، ويُجرد الإنسان الفلسطينيين من أوجه الحماية التي كفلها له القانون الدولي الإنساني.

**السيد: كريم خان**

كل يوم يسقط ضحايا من بين المدنيين الفلسطينيين جراء الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة والمتصاعدة؛ وهذه الجرائم تسير جنبًا إلى جنب مع استمرار الاستهتار الإسرائيلي الواضح لقيم ومبادئ القانون الدولي.

الهيئة الدولية (حشد) تحثكم للسرعة الانتقال خطوة إلى الامام، عبر البدء الفعلي بإجراء التحقيقات الابتدائية؛ ما من شأنه أن يحقق الردع المطلوب للحد من الخطط العسكرية الإسرائيلية التي تتنافي مع مبادئ القانون الدولي الإنساني.

إن تعطيل أو تأخير أعمال مبدأ المساءلة والمحاسبة الدولية، وتجزئة العدالة والإنسانية؛ يعني تشجيع قوات الاحتلال الإسرائيلي على ارتكاب المزيد من الجرائم الموصوفة بنظام المحكمة الأساسي، واتفاقيات جنيف الأربعة وخاصة الاتفاقية الرابعة 1949 وبروتوكول الإضافي الأول لعام 1977.

**تقبلوا فائق الاحترام والتقدير،**

**صلاح عبد العاطي**

**رئيس مجلس الإدارة**